



المصرف المركزي ومالية دبي يوقعان مذكرة تفاهم لتطوير سوق رأس المال في الدولة

أبوظبي (29 سبتمبر 2025): وقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ودائرة المالية بحكومة دبي اليوم، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز الروابط المشتركة، وتوطيد التعاون المشترك في جميع المجالات ذات الصلة، لاسيما تطوير سوق رأس المال في الدولة، باستخدام البنية التحتية المالية المتقدمة للمصرف المركزي.

وقع المذكرة، معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي، ومعالي عبد الرحمن صالح آل صالح، المدير العام لمالية دبي، بحضور مساعدي المحافظ وعدد من كبار المسؤولين من الجهات.

وستمكن هذه المذكرة مالية دبي من استخدام البنية التحتية المالية المتقدمة للمصرف المركزي لإصدار سندات حكومية مقومة بالدرهم، واستكمال الجهود في تطوير سوق رأس المال في الدولة. وسيستكمل الطرفان تعميق آفاق التعاون الثنائي في مجالات التكنولوجيا المالية، ونظم الدفع، وتطوير منصة العملة الرقمية للبنوك المركزية، ودعم الخدمات المالية المبتكرة لتعزيز الشمول المالي في الدولة، وبناء القدرات من خلال برامج التدريب وتبادل الخبرات والتجارب.

وقال معالي خالد محمد بالعمى، محافظ المصرف المركزي: "تمثل هذه المذكرة خطوة مهمة للارتفاع بالأسواق المالية في الدولة، ودعم نموها، وضمان جاهزيتها ومواكيتها للتغيرات المستقبل". وأضاف: "في ظل التحولات السريعة التي تشهدها أسواق المال العالمية، نعمل وفقاً لرؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة على تعزيز الابتكار وتسريع رقمنة قطاع الخدمات والتكنولوجيا المالية، وتوطيد التعاون والشراكات الفاعلة مع الجهات الاتحادية والمحلية، باعتبارها ركائز أساسية لدفع عجلة نمو أسواق رأس المال والقطاع المالي، ورفع كفاءة بيئة الاستثمار في الدولة، بما يُسهم في تحقيق الأهداف والمتطلبات التنموية الشاملة والمستدامة".

من جانبه، أكد معالي عبد الرحمن صالح آل صالح، المدير العام لمالية دبي أهمية التعاون بين الجهات التنظيمية المالية في الدولة لتطوير قطاع الخدمات المالية وترسيخ مكانة الدولة بوصفها من أبرز المراكز المالية العالمية الجاذبة للاستثمارات. وقال: "تشكل مذكرة التفاهم هذه خطوة جوهيرية في تعزيز شراكتنا الاستراتيجية مع المصرف المركزي لتنوع الأدوات الاستثمارية، وتطوير أسواق رأس المال، بما يتماشى مع رؤية القيادة الرشيدة. ونحرص على تبادل أفضل الممارسات، وتطوير حلول مبتكرة توافق التطورات العالمية في أسواق المال وقطاع الخدمات المالية، وتعزيز القدرات الوطنية لمستقبل اقتصادي مستدام".